









في قوله سالع ان ما در لا جمال و حبيب الزهر و در و خر انشا في مثل  
 ما احسنه ما فرطه العكره و عجمه لا يدل على الفور ولا على الزجر على  
 سلك الفعل و لا يحصل ان تحوينا و هذا هو المعنى فالتشبيه لعدم من انكار  
 فربما قد قيل ان طلب حصول الفعل في الفور و لا في الزجر وان الفور و الزجر  
 صنعتان الفعل فلا ولا عليه العاقلون ما نفور قالوا لا لا لو قال العبد ه اني  
 و انحر في غيري و بعد عاصيتها معلوم في العرف لا ان الفور و لا في عاصيتها  
 الجواب ان ذلك انما فهم بالعرف و هو انما معلوم عادة ان طلب العبد في غير  
 الجاهل به عاصيا و الكلام فيما كانت العبد حرة و حال انما يخل في غير كل حال  
 و ربما عزم و في الزجر و كل شئ كالعاقل انت طالق و هو غير فاما العبد في الزمان  
 الظاهر فكل الامور الحاله بالاعم الماحل الجواب اولاه قيس في الدعوى  
 نفس الامر فاما في الفور و غيره في الزجر و الاثارة و قد علمت ان في غير جابر  
 و ثانيا بالفرق بان الامر فيه و لا ارجح الاستعمال قطعاً فلا يمكن توجبه  
 الى الحالتين كما حصل لا يطلب بل الى الاستعمال المطلقة و اما الجواب  
 الثاني فانه كلاماً محتمل فلا يعبر اليه الا بالدليل قالوا انما انما انما العبد  
 معصية الامر لانه مثله و قالوا ايهم اللعاب اني في غير اعداده و لم يصح  
 القول و قد تقدم لعمره و الجواب عنهما ايهم قد تقدم فلا يفيد جماعاً  
 و قاله ارجاعاً قال مع ما منعك ان لا تسجد او لمرك خدم معسكر كسار  
 قد لجا ان الفور و الا في غير الزجر عليه و كان لسان كرمك العبد في اليد  
 ا و سوف اسي الجواب ان ذلك لانه امر معد و وقت معنى و قد وجد فيه  
 قوله اذا اسعده و لم يفت في غير ارجع معصية صاحبين قالوا انما كان  
 ان امر مشروط بالوجوب ان يكون له في وقت معين و الا لزم بسبب الملائمة







[illegible]





الوزير















والا يكره وعرفوا انهم لم يعد لهم من بعد حكمه فلهذا في خبره حكمه للصوم  
باجل لانما من السادى في حكمه من غير منع الشرط في حكمه من غير حال التي  
منع الصلوات في الخبر التي من كونه في خبره من كونه في خبره من كونه في خبره  
المعنى من خبره من خبره من خبره من خبره من خبره من خبره من خبره من خبره  
وقيل بل في الخبر من خبره من خبره من خبره من خبره من خبره من خبره من خبره  
او من خبره من خبره من خبره من خبره من خبره من خبره من خبره من خبره  
انما من خبره من خبره من خبره من خبره من خبره من خبره من خبره من خبره  
فان من خبره من خبره من خبره من خبره من خبره من خبره من خبره من خبره  
فقط من خبره من خبره من خبره من خبره من خبره من خبره من خبره من خبره  
من خبره من خبره من خبره من خبره من خبره من خبره من خبره من خبره  
والا من خبره من خبره من خبره من خبره من خبره من خبره من خبره من خبره  
والصوم وعرفوا انهم لم يعد لهم من بعد حكمه فلهذا في خبره حكمه للصوم  
من خبره من خبره من خبره من خبره من خبره من خبره من خبره من خبره  
انما من خبره من خبره من خبره من خبره من خبره من خبره من خبره من خبره  
فان من خبره من خبره من خبره من خبره من خبره من خبره من خبره من خبره  
فقط من خبره من خبره من خبره من خبره من خبره من خبره من خبره من خبره  
من خبره من خبره من خبره من خبره من خبره من خبره من خبره من خبره  
والا من خبره من خبره من خبره من خبره من خبره من خبره من خبره من خبره  
والصوم وعرفوا انهم لم يعد لهم من بعد حكمه فلهذا في خبره حكمه للصوم













[illegible]









الملك عليه اولى فانه لما كان مسرورا ابيس حقا وكفانا في الرعي هذا العذر  
 واما رجل غيبس وحقيقه شتاد اللواتي بل القوابل منع كونها حقيقه من كل وجه  
 ان الحق بقدر الشكر بها فلا بد له انما حقا حقيقا فلا قالوا اما سالوا من  
 للمعوم لو كان خصا بالبعث والازم شتف المعوم من شتاع التخليق  
 بالحق من اولى آية ولا الدعوى برجل وكفى بالبعث للمعوم ولا خصا من  
 بل من انما اصبح للمعوم من ثانيا بانه برصوح للمعوم الشكر بين المعوم والمعوم ولا  
 يلزم من عدم اعتبار معده المعوم اعتبار معده من يلزم اعتبار المعوم والآخر  
 المعوم فلا يلزم من عدم كونه للمعوم كونه خصا بالبعث بل من شتاد ابيه  
 للمعوم الاسان والاشارة بالامام ولو اوردنا انه سبق الايراد وهو دليل  
 الحضور والحق فان كان لا اخره والمراد اخوان وسيد لال ابي موسى  
 لم يبا ولم يكر عليه وحده انما الساول قالوا اما ان كان لا اخره ولا يلزم  
 وواقعه ان يحس قالوا الا ان كان حقا فبقا عاوجه واحده الفصل الثاني  
 اخرج لا الله للآخرين قال ابي عيسى ليس الاخوان اجمعين وعرضه قبل  
 الاخوان اجمعين والحق اراة اصد ما حقيقه ولا اخره فانه قالوا اما ان كان  
 سلطان عاقلون ولا رجال عاقلان واجبت انهم برأون صورة النقط  
 ابيس للمعوم بل مع اطلاقها الاسان برأيت اصد فانه قالوا بل مع حقيقه  
 اجمع عاقلان اجمعين وهو الامام للمعوم الواحد اجمع واعلم ان ائمة في حال  
 ومسلمين وخرودا واولا المعطع مع والى كوى فلتا ولا اخره فاصب  
 فلو كانا فانه دفاق كرا في الشكر لنا اما ان سبق حقيقه الاسان فله سبق الى المعوم  
 من حقيقه فله الصبح لا عاقله الا ابي عيسى الاثنى وذلك دليل على حقيقه  
 الايراد وانه لا يلزم ان من عاقله الجار ان عاقله غيره والامام صحيح

انما حكم المعومين ودر بيان  
 فروع من اراء الامة

بقوله من كان له اخوة مطلق الاصح والمراد هو ان غما فوقها اوجها  
 ويول بها الاخرين معناه ما لا ين عكس لغتان رقي منها ليس الاقول  
 اخوة فربما ان قوله فقال لا الاصح امر كان فيل ورواه الحسن بن  
 ابي موسى لم يذكره فان عليه مل من الالاول وهو المطلق خلاف الظاهر  
 بالاصح قد ان ذلك مع محله انه ليس هو في معناه الكلام الثاني الحارث  
 فبقى في القصة بوجه ان كان ولنا استدل لان العاين يكون في الاثنى عشر  
 قالوا ولا قال من كان له اخوة المراد به ما ساول الا بوجه الصاحف  
 والاصل في الاطلاق للمعنى الواجب على من على ان عاينها  
 وان كان خلاف الاصل قالوا اما ما قال الله تعالى اما معكم صون المراد  
 موسى ورون عليها السلام الطواب نام ان المراد بها مطلق  
 مراد منها قالوا انما قال على الله سلم الانسان فما هو فيها جاز ان  
 مع خرافات لفظ الحق عليها كونه مسدود الطاعة ومصادم الواجب ان هذا  
 لفظه محال ان يكون وهو ما ذكرتم وشعر وهو العباد والحمد وجعلوا  
 بها وجب على كل النعم لا يصل الى حكمة مسلم لو تعلم انهم من  
 النعم واعلم ان هذا الدليل وان في فليس على الزاع طمرا ليس الزاع  
 على من في الزاع في صلبه طمع العاين بالنعمة وهو انما لا يصح لا عين  
 اصلا قالوا اول ما قال ابي موسى مراد منها ليس الاخوان ائمة المراد  
 بقوله ردد الاخوان اخوة او الخصم ان اراد احد بها وغواي عكس قوله الذي  
 اخوة اخوة محاربا بين الكلام على وهو ما ذهبنا اليه قالوا انما  
 لوهم الاثنى عشر في جاني رحلان عالون او رحلان عالان في قوله  
 عالون الاول رحلان في قوله الاثنى عشر الطواب نام المارده لانهم اعاد

والارباب

وإذا ما جاز الطعن بان كنه كلامهما الخشني في قوله فاذني جاني  
 زيد وعمر وعكر العالون ولا في العالان ولا جاد ريد وعكر العالون  
 غير مستو ادحض العلم كان مجازا في اللغة الخاطو حصه الارز ان كان غير  
 بمسند الواسيني ان معنى ما لا يعمل في شرط او حصه او يستشأن العاقر ان معنى  
 في شرط او يستشأن في المجاز ان معنى في شرط او حصه واصل ان معنى بدل المعنى  
 الامام حصه فتاوى في مجاز الاصل على ما لو كان حصه لكان مشتركا  
 المعنى انه حصه في الاسماء او ايها المسمى فيكون كسائر المجازات ان العلم اذا  
 معنى واديد بان في قوله جارم حصه المسمى ان المجازة والمالك الجاني على  
 وتقل أبو بكر الرازي حصه لكان انما في معنى الى ذكره في العلم تقديره  
 والاظهار وقال أبو الحسين البير حصه ان معنى معنى لا يعمل في شرط  
 او حصه او تشاء وادعاء وان معنى مشتق من معنى او فعل معنى وتقل  
 أبو بكر حصه ان معنى في شرط او يستشأن ولا حصه في غير ذلك وقال الصوري في المجاز  
 ان معنى في شرط او فعل او فعل وقال الامام حصه ما واد مجازا  
 فتشابه على ما أنه لو كان حصه في غيره كما في الكل لكان مشتركا بينهما  
 واللازم مشتقا باللازم فلا بد من العلم حصه المعنى في اللغة في القول  
 والمفروض ان حصه فيمكنه حصه في معنيين مختلفين وهو معني المجرى  
 واما بطلان اللازم فلان الوضوح في قوله في قوله لا ايها لو كان حصه  
 كل مجاز حصه واللازم كما في بطلان بيان الملازمة اما حكم بكونه حصه لا  
 نظائر المعنى مع العرفه ان كان ظاهره وما في العموم وكل المعنى  
 حقا في المجاز كذا في قوله في الاسماء ما في قوله في قوله في العاقل  
 اكرم في معني الطول في المقام اكرم في معني في معني في معني في معني

سرادقهم الطويل وهي مضمون قوله فكذلك قول والما العصارهم ملاكهم  
 وروح الصراي هي لهم لال الطويل منهم واتبعنا علم يرد الباقين ويصحب  
 بان على الوضع والاستعمال المأول والمأول جدد عدم اراده المخرج  
 الجاروبه بغير الخواص من المأول والمأول المتساوي الثاني فكان جدد  
 بانه الثاني من غيره قالوا السور هو بدل العهد فلما تفرقت وهو بدل الجاروبه  
 او ان تفرقت هو مفرع العوم احبته كان المخرج او الجبني لو كان مأول  
 وجبته كراي في الرجال المملوكين واكرم في علم ان دخلوا المكان لم يملكون  
 المأول كما يراون كان في السلم الجبني العهد جارا او العهد المأول  
 طامحا جارا او احبته ان الواد في سلمون كالف عاريف ورواوه وروايت  
 واللام في السلم وان كان مكرها او سحانا لم يخرج العال والاستثناء سلق  
 والعصر من المأول العهد من عهد كالف سلقه وعده جارا كذا كان المأول  
 عده ليس بمفعول العهد لكانت العرائن اللفظه وجبته في المأول  
 وهو العهد المأول العام كذا والمأول وانا اخضر فاذا اخرج بعضها فخرنا  
 جدد واخضرنا فان العام ظاهر في المصنف فاذا اخرج جدد وطما والمكرهين  
 انون الجاروبه هم الفاظهم في تحقيقه قالوا اول كان اللفظه مساو ولا وجه  
 بالطاق والتأول ما في ما كان لم سر العارط او عدم تناول التفرقات  
 كان مساو له من غيره والاني فتاوه وجهه واما معار ان فقد اتم  
 في غيره اخص له وجهه وجهه قيل كونه لا يساوي لغيره او غيرا ولا وجهه  
 فتاوه لا يساوي له قالوا اما الثاني السلي الى التمام او مع العود الى جعل غيره وهو  
 المصنف الثاني انه اما مساو مع العود او مع المساو الى التمام وادري  
 الجاروبه في اراده المأول في مظهره دون العود انا المأول الى العود



نحو الجسم المخلوق والفاعل العدمي وقد لا يسئل الثاني ذلك  
 لعدم من خارج لا في العبد والفاعل الجبار قال مشي  
 ما دامه الا ان لا يستلزم له ليس يحصل له العلم المستثنى  
 منه باق مع عدم الارادة والعقل الجاهل لا يستلزم له العلم المستثنى  
 الثاني ان يحصل بالذات العقلية حقيقة ثابت لو كانت الدلائل  
 العقلية حقيقة ثابت لوجب كذا فكان مسلمون المسلم الجليل  
 الا اخره ونحوه تصح في المرة لانه ان المنفصل كالجوهر من الكلام  
 كما في صور الارام مع جبا مع او اما لعدم غير المنفصل  
 مع ظهور الفرق فلا وجه له الا ان يقال ان العام ككسر الاطار  
 المستفردة قال اهل العربية مع الرجاء فلات وطلقات  
 وطلقات الى ان يستوفى وانما مع الرجاء اصبحت اوج  
 اراء كانت كذا فلا شك انه في كسر الاطار او ابطال  
 ارادة البعض لم يضر الله تعالى كما في هذا الجواب في  
 كونه كسر الافراد وانما يقول اهل العربية ذلك  
 لانه يستلزم من ارجح احكامه بل بيان الخطأ في وجوب العام  
 طاهر من الجسد ما ارجح مع جموع مما هو ظاهره من قطع وجوب  
 بعض الجوارر المنكر يستلزم كذا واحد في كل واحد لسانا  
 وارجح بعض من الاراد مع العلم ان لها ما يتبادر له علم  
 يتغير غير حقيقة حقيقة مستند العام بعد البعض مع جموع  
 وقال الله ان بعض بعض وقار البصر ان كان لعدم شيا عن  
 كاسر السدس والاعلى في كاسر السدس والسدس ما لا ينبغي

في العبد



عن انفسه في محرز عبادي ران كان من مفتقر الى حان كالمشركين في نفسه  
انهم يصرون فانه يصح مسل اخراج الى ايسر ومسل محمد في اصل الجمع وقال ابو عبد  
الله ليس كمن كان ما بين من يستل الى ما بين مع المحققين والاصح ان لا يقال  
لهم في محرز كرم فانه لا يركب عاصيا ولا يصح ان لا يصل بقاؤه ويستل  
لو لم يكن في كانه كانت دالة موقوفة على دالة على ان خود التارم باطل لانه  
لكن عكس قد ورد لا يصحكم واجميب بانه العود الذي لم يوقف لعدم  
واما موقوف لغيره فلا قالوا صاير محلا لغيره في ارضه فبقاؤه في كل منه كان  
لما يقع بانهم قالوا ان كل الجمع هو الموقوف وما يقع يسكن فيسكن لا شك مع  
ما عدم فيا صنف في العام المحصر بل هو في ما في امه ان المحصر  
كل محرز في العام محصور لعدم رتبة كل ما يقع في محصر في الاصل انما كان  
في المحصر من قبل ان يقولوا اصلو المشركين لم يظهر ان الذي في  
مواو الى ارضه في ما يقع وقال السلي ان محصر يحصل في وان محصر  
بمحصر فلا قال ابو عبد الله في من كان لفظ العزم متبعا عنه قبل  
المحصر في ولا خلاف ان اصلو المشركين فانه في محرز المحرز الى ارضه في  
بخطف السارق ذلك ربه ما طعنوا فانه لا ينبغي من كون المال انما  
محرره وهو الى محرز محرز فاد ابطال العمل في في محرزها متبعا بها  
لم يعمل في في محرزها وقال عبد ابي ران كان مسل المحصر  
والكساح الى بيان في محرز دلا على ان اصلو المشركين فانه  
بين في محرز مسل اخراج الذي بخلاف في محرز المحرز فانه  
الى البيان مسل اخراج المحرز في ذلك محرز سوال المحرز  
عليه وسلم بعدد فعال صلوا كما راى محرز في اصله ومسل سبي محمد

في اقل مجموع من اثنين او ثلثها لا بينه فقال هو ثلثه ليس كمنه فلهذا ما سبق  
 من استلال الصانع التخصيص في كل واحد من اقسامها فلو كان اقسامها  
 انا اطلع ان ذلك قال لا يكون مني صميم ولا ما لانهم فلا يكون مركب كذا هو من اقسام  
 من هذا صاعدا على اقسامه فيكون هو المطلوب وان اقسامه ان كان مستويا  
 للباقي والاصل بقاؤه على ما كان عليه ويستدل به ليس لو لم يكن وجه  
 في الباقي ان كان اقسامها في موقوفة على اقسامها لا فرق بالضرورة واللازم باطل لانه  
 ان يحسب حتى يتوقف اقسامها على اقسامها لا فرق بالضرورة واللازم باطل لانه  
 وهو الحكم للارباب المتوقف على ما لا يتوقف لعدم كماله لاول على العلة  
 وانما هو على الشرط المتوقف على الطرفين لهذا المعنى محال وهو لا يسر او يحتمل  
 الشيء على نفسه هو الذي لا بد له ان لا يخلق وحكمه يستحيل ان يتوقف على كون  
 كونها انما لا يكون على كونها انما لا يكون على كونها انما لا يكون على كونها  
 ليست من اثنين او ثلث او اقل من اثنين او ثلث او اقل من اثنين او ثلث او اقل من اثنين  
 بعد ذلك بعد التخصيص المتوقف فيه لا يكون من الطرفين هو توقفه على ما لا يمنع  
 قالوا انما يصحده العدم ولم يردوا ما يحكم من المراتب محال ان لا يكون  
 والحدود المراتب كان اللفظ محتملا فيها فلا يتحمل على شيء منها والباقي  
 احد المراتب فلا يتحمل عليه من غير ان يكون من اقسامها من غير ان يكون  
 في شيء منها الجواب انما ذلك ان كانت اقسامها من اقسامها ومنه لا يدل  
 على تعيين احد ما ذكره من اقسامها اوله وان كانت على جملة على الباقي في معناه  
 قالوا ما اقل الجمع هو المعنى والباقي في مشكوك فيه فلا يعبر عنه بالضرورة وهذا  
 وجه ما يتوقف في اقل الجمع الجواب لان اقسامها في مشكوك فيه لا ذكرنا  
 من الدلائل على وجوب الحمل على الباقي مستند بوجوبها

في المصنف

عندهما المعدل وقد كان في قوله انه قد علم على سبب خاص لم  
 يدل على ان السبب على سبب خاص على ان السبب على سبب خاص  
 الا ان السبب على سبب خاص او ان السبب على سبب خاص  
 الا ان السبب على سبب خاص او ان السبب على سبب خاص  
 استدل بالشيء الذي كان في السبب على سبب خاص  
 ان السبب على سبب خاص او ان السبب على سبب خاص  
 اللفظ عام والشك في ان السبب على سبب خاص  
 اجيب بان السبب على سبب خاص او ان السبب على سبب خاص  
 من قول السبب على سبب خاص او ان السبب على سبب خاص  
 كونه في السبب على سبب خاص او ان السبب على سبب خاص  
 مع كونه في السبب على سبب خاص او ان السبب على سبب خاص  
 لم يتم في السبب على سبب خاص او ان السبب على سبب خاص  
 كما ان السبب على سبب خاص او ان السبب على سبب خاص  
 بقرينة الجواب ان السبب على سبب خاص او ان السبب على سبب خاص  
 كما ان السبب على سبب خاص او ان السبب على سبب خاص  
 ان السبب على سبب خاص او ان السبب على سبب خاص  
 سواء ان السبب على سبب خاص او ان السبب على سبب خاص  
 خلق الله اكله ظهور الا ان السبب على سبب خاص او ان السبب على سبب خاص  
 ان السبب على سبب خاص او ان السبب على سبب خاص  
 في ان السبب على سبب خاص او ان السبب على سبب خاص  
 الجواب في ان السبب على سبب خاص او ان السبب على سبب خاص



من غير ان يفتقر الى دليل في التفتيش لم يتم قوله التفتيش كل تقدير  
 نزل على التفتيش حتى لو تفتي في حق من لم يثبت الجواب مع ذلك  
 من مجموع دليل يعرف في نفسه بخلاف ما مع لا يخرج في الدليل لا يعرفه  
 على الاصح في المنع قالوا ان ابا الوهم السبب للسؤال عنه وهو لم يكن الجواب  
 مطابقا للسؤال فانه مما يجب ان يثبت في الشك في الجواب منع التفتيش في ذلك  
 بالاجاب المطابق فلو علم بالسؤال عنه في ذلك لم يثبت في الجواب المطابق  
 فثبت ان كان عالما بان حكما باحد الجوانب انما حكما في التفتيش متفق بيان  
 التفتيش من الجوانب في مجموع تفتيشات بخصوصية في صورة السبب حيث تنالها  
 بخصوصية الجوانب لم يكن نصا في معرفتها مع العلم في غير ما وضع له السبب خاصه  
 مع سائر الجوانب مع بعضها اذ ان كان الحكم على السبب  
 مع سائر الجوانب على السبب في حكم الجوانب الباقى على ظاهره لم يثبت في صورة  
 بالخصوصية في السبب لان دليل على السبب بل ذلك خارج من مجموع التفتيش قد علم  
 بوجه هو في نفسه في العلم انهم في مجموع التفتيش في التفتيش في صورة  
 التفتيش في التفتيش في معنى الجوانب في التفتيش في التفتيش في التفتيش  
 التفتيش في التفتيش في معنى الجوانب في التفتيش في التفتيش في التفتيش  
 كالعلم الجوانب في التفتيش في معنى الجوانب في التفتيش في التفتيش في التفتيش  
 ومن كونه في التفتيش في التفتيش في التفتيش في التفتيش في التفتيش  
 استتال في التفتيش في التفتيش في التفتيش في التفتيش في التفتيش  
 للتفتيش في التفتيش في التفتيش في التفتيش في التفتيش في التفتيش  
 وان كان في التفتيش في التفتيش في التفتيش في التفتيش في التفتيش  
 استتال في التفتيش في التفتيش في التفتيش في التفتيش في التفتيش





الحمد لله



في قولنا لا يستوي صاحب الجاهل ولا صاحب الجاهل من الغافلون  
 بل المعنى العمومي بدل كل واحد من جميع وجوه المساواة فلا يقتل المسلم كما يقتل  
 ذميا بل هو من ذمى العموم وكذلك في قولنا لا يفتل المسلم كما يفتل  
 ولا يارب عام في وجه العرب فقال لا يفتل المسلم من ذمى من المسلمين  
 انه كونه في سائر النسخ لان القول كونه مانعا من التفاضل كذلك هو معنى ما ذكره  
 دون العرب في وجوب النعم كونه من المسلمين ليس بخافيا في معنى بل سمي  
 ليس بالمتعارف عام في وجه قائلوا الاول للمساواة فلهذا في قولنا عام في وجه  
 بوجه من وهو ليس بالمتعارف بل هو عام لانهم لا يشاء له بالاحص  
 بوجه من الوجه فلا يلزم من قوله ان ما ذكره من عدم التفاضل لا يقتضي  
 ان يكون في طرف الثابت لا يفتل المسلم فان في قوله لا يفتل المسلم لا يقتضي  
 ولولا ذلك لجاء في كل من قوله لا يفتل المسلم في قوله لا يفتل المسلم لا يقتضي  
 من كل رجل بعضه العموم فلا يشترط في ثبوت بالذمى قالوا ثانيا في  
 عاما لا يفتل المسلم من ذمى من جميع وجوه المساواة في باب  
 ما عدا ما عدا الرب الاول للمساواة فاني رايت في قوله لا يفتل المسلم لا يقتضي  
 لان كان عام في العموم وهو يقتضي لا يقتضي العقل كونه مانعا من كل شيء  
 خلق كل شيء خلق قلنا ان المساواة لا تقتضي ثبوت في كل شيء  
 هذا وانك انما العموم لا يقتضي عدم التفاضل بين سببين لان  
 بوجه ما يخص بهما بل كل سبب كذا في عدم التفاضل بين سببين لان  
 عموم لكل سبب محموله لم يكن كذا ما مقيد اياها فوجدناه وكان كذا  
 السبب هو كذا والا وحسب اداس ذلك فقولنا السبب معنى كذا  
 وهو متعلق بآية وهو كذا مقتضى قولنا لا يستوي بعضه لكاتب بعضا









الفعل المشتق يكون دائما في اصله راجل الكعبه لا يتم  
 والاضاعه مثل اصله راجل الكعبه لا يتم السمعان لا على اي وجه كان كبح  
 بين المصدرين في السطر لا يتم وقتها وانما كثر الفعل لضعف راجل الراوي  
 كان كبح كقولهم كان حاتم كرم العفيف وانما دخول امه ولسل صار جرحي فقل  
 كي لا يتوكل اصلا وخذوا عني من سلككم او فريده كوقوعه بعد اجال او اطلاق المعلوم  
 او بقرينه لانه كان كذا والقياس قالوا قد علم كرمه من نفسه وانما انما لم يصر  
 وفريده قلنا بما ذكرناه لا بالضعف **الفعل المشتق** لا يتم له في المصدر انما  
 لا ياتيهم اقبام وجهاته فانما قال الراوي انه صار داخل الكعبه لم يتم صلوه  
 الفعل والمقصود فلا تعجب من لا بدليل وانما قال كبح بعد عبوده السمعان لا يتم  
 بعد السمعان احيى الامر والا يبين ان كان كحل المشرك عما في نفسه واما  
 قال كان كبح بين الصلوات من الظهر والعصر والمغرب والعشاء وقد تم جميعها  
 بالعدم في وقت الصلاة في وقت السجده ما سمعوا من الاذان  
 ولا يدل عليه راجلهم كمنه قوله كان فعل فانه يومهم منه التكرار او ان  
 كان حاتم كرم العفيف وهو ليس مما ذكرناه في شيء لانهم يفهم من الفعل  
 وهو كبح من قول الراوي وهو كان يحيى او قال جميع دال التوهم في المثال  
 عموم الامور لا يدل عليه اليقين الا بدليل خارجي اما دليل في ذلك المفعول  
 خاصه كقولهم صلوا كي لا تتوكلوا في اصلا وخذوا عني من سلككم وانما دليل هو  
 قرينه كوقوعه بعد اجال او اطلاق المعلوم فيفهم انه بيان له في بيده المعلوم  
 وعدمه كي عدمه وانما دليل هو في الافعال عمومها كونه كان كمنه راجل  
 اسوة به وانما دليل هو في اساسي للمارة عليه كاحص اعلم عقيدة وكل  
 محال في ذلك خارج عن مضمون اللفظ لانه ثبت اليه الفعل المشتق لا يتم

لا يتم

بعد من الوجود فالواقع ثم هو سبب السبب ففعلت لها ورسول الله فافعلنا  
 واما انما فيص الجاهل وغيره مما حكاه ففعله في جميع المخلوقين وشنع ولم يكن احد  
 الجواب ان العلم بالمكان ما كان ما ذكره لا الضيف الضعل وفيه وقع النزاع  
 مسئلة في قول الصالح اني عسى مع الغزو وصحى السعد الجاهل ثم الغزو  
 والجاهل ما عدل عارف فالظاهر المصدق فوجب اتباعه قالوا كحل ان  
 يكون خاصا او سمي صفة خاصة فتوهم والاحتمال للمحك قلنا خلاف ذلك  
 انما حكم الصالحات حالها لمطاطها والعموم كان القول في جميع الغزو  
 في نفس ما شفعه لها رفاة نعم الغزو والجاهل لصيغة وهو كناية حال محمل  
 على العموم خلافا لما ذكره من انما عدل عارف بالصفة والمغنى فالظاهر ان  
 لا ينقل العموم الا بعد ظهوره وطوره صلاتي فيما رواه العموم ومصدق في  
 انما يجب اتباعه لثباته قالوا كحل ان ينفى عن خاص ومن شفعه خاصة  
 فعل العموم بجهته او سمي صفة خاصة فتوهم انما العموم في العموم  
 بذلك والاحتمال للمحك كناية للعموم في الحكم كناية الحكم الجواب بذا  
 الاحتمال وان كان مفسدة ما ليس الجواب لانه خلاف الظاهر من قوله  
 والجاهل بذكر الاحتمال لانه مفسدة في معنى الى ترك كل ظاهر مسئلة اذا  
 خلق محكم على علم بالحق كانه لا الضيف وقال المصنف في العموم وقيل بالصفة  
 كما قال ابي بكر المكي لكونه حالات ظاهره في استقلال العلة فوجب الاتباع و  
 لو كان بالصفة كان قول الفاعل اعققت فانما السواد بعض عن سواد  
 حسيه ولا مال به العاصي كحل الحرس على ما ذكره في الاحتمال الاخر من  
 الجواب كناية عن حرمات السكر كسكارة واجيب بالمنع انما علق  
 في جميع حكمه على ان ينفى بوجوب الحكم في جميع صورته والعموم ان







[illegible]

واعتزل بقتل من اعتزل الدنيا ولا مشغور حكومت عليك احكامكم قالوا  
لو انتم لم تذهب لانه لم يبعث في ساطع كالمير لم يولدوا بغيره ولا قبل  
او كبريت خرو العود ولو لم يبعث لفتح البديعة لولا انما يكونوا لهم من ان العود له  
عاقبته وحقك انك انما لم تذهب لانه لم يبعث في ساطع كالمير لم يولدوا بغيره ولا قبل  
كسوف فخره وعوده والحبوب انتم انتم في الحبوب لم يبعث في ساطع كالمير لم يولدوا بغيره ولا قبل  
بغيره لم يبعث في ساطع كالمير لم يولدوا بغيره ولا قبل



[illegible]



للآلهة والالهة لعل قلت لا راع في انه لو جال وحدهم حصه ولو كان لهم النصيب  
 مع حصص ايضا لزم الاشتراك والافاضة وقد علمت ان الذي راى في ذلك  
 وقد اعدم ذلك في الاواني لم يلم تدخل النصيب في حصص الصبح لما شاك في الحكم  
 الثبوت كقوله بعد الصبح جازم من حيث الاتفاق على ان الحكم للصبح وهو  
 وانكره ووجه ثبت صح اقيم للصبح وانكره وكتب عليكم الصبح بالرب  
 منع الملازمة نعم من ان لا يثبت في الحكم لانه الصبح والافاضة ان لا يثبت  
 في الحكم بدليل خارجي ولا حركه كذلك لم يدخل في اجتهادهم  
 وفهمهم لعدم الدليل ايجازي فيها قالوا ثالث لو لم يجرى رجال ونسبوا  
 لهم ثم قال لا صحت لهم بكذا دخلت النسب بغير قرينة وهو معنى الحقيقة ويكون  
 صفة في احوال الناس على ما فيها وهو الخط الرباب منع للباب منه بغير قرينة  
 كوجهة التقدير في قوله على الروايات مسند في الشرطية ليعمل للموت  
 عند الكثرة ان لو قال من دخل داري فهو حقيق بالجهنم لا يفرق  
 فيه بين الذكر والموت مثل من وادان كان العايد له ذكر اذ ان نعم المذكر  
 والموت من الكثرة في وقال قوم انه يحسن بالذكر ان لو قال من دخل داري فهو  
 من جنس الناس ومنفق بالاجماع ولو انفقوا لما اجمع عليه عادة مسند  
 للباب بالنسب والموت في قوله على العمل على العبد عند الكثرة في قوله ان كان  
 من العمل ان ان العبد بالنسب والموتين فلهما فوجب دلهما فثبت  
 حرف من فعل الى سميته ولو غلب على غيرها الى قوله من يدان في قوله  
 للعباد ان فلا صحت قالوا ثبت خروج من خطيب الجهاد والحق ولا يفرق  
 بدليل كجرح المصنف في الكتاب في خطيبه بالاعمال بصيغتين والاعمال  
 لغيره في قوله بالنسب والموتين من عمل من عمل في قوله العبد في قوله فيهم







جادل ائمه اجمعين اذ قدسوا واما الجور والعمى فلا تعلق الى اربابهم بل بعد  
 انما تعلم انهم اذ لان العدد ومن ما ايمانك من كونه وانكاره كما به ولى ابع  
 انه امتنع خطاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قوله واولا اهل البيت مع وجودهم لقصورهم عن  
 الخطا في الجور ما بعد ان جمع لان شذوذه بعد قالوا اولا اولا لم يكن الرسول  
 محمدا بل من بعده لم يكن حرم الله الله ادم منتقيا لما لا يذوقه ولا معنى له رسلا  
 لان يقال له بل على الكمال لا يبلغ الا بعد ما هو مات وهو لا يذوقه ولا ما هو  
 الخلق في الجواب لا سلم انه لا قبيل الا بعد ما هو مات الذي هو حتى يثبت  
 او لا التبليغ لا يتعين في ذلك انه نعم يجب التبليغ في كل واحد وان حصل بان حصل  
 للبعض شفاؤه لبعض ينصب الدلائل ولا ما دوات على ان حكمهم حكمكم  
 ثلث لهم قالوا انما نيا لم يزل العلم ويحتمل على اهل الاعصار محمد بن عبد الصمد  
 حصل لك في جوابهم على العموم لهم الجواب لا يتعين ان يكون ذلك  
 لتساوهم بل قد يكون لانهم علموا ان حكمهم ثابت عليهم بدليل انهم جاعلون  
 للادلة اي بالدلائل الدال على ذلك كلف الحكم ودليل الدال على عدم  
 الدخول في الخطاب مسئلة التي طلب داخل في عموم متعلق خطابه  
 عند كذا كذا او نسيان او شرا مشد هو كل شيء يعلم من حسن اليك ككرم  
 او فلا تنه قالوا علم الله خلق كل شيء قلنا حسن بالعقل من خطاب  
 المكلفين خطاب هو داخل في عموم متعلقه فالجواب نفسه بل يدخل في ذلك  
 الخطاب لانه لا يمتنع او لا يدخل في نفسه كونه خطابا مشد في الجور هو كمال  
 شيء علم في الامر ذلك كرم كرم كرم فانه عام لا يخص بجنس بل هو  
 وفي المعنى فذلك كرم كرم فلا تنه فانه من عام فالكثير على انه يدخل ومسل  
 لا يدخل في ما تقدم انه يتناول في جميعه في الكرم قالوا قال بعد ذلك

فان كان

خالق كل شيء فدم الله يكون خالق المقصد بالواسطة لا بغيره وقد تضمن بذلك  
 العمل مسدود مثل خبر مرادهم من هذا المقصد لا يقتضي ان هذا المقصد من كل  
 نوع من احوال خلوها بالكلية ان هذا المقصد من جملة احوال المقصد واحد لا يصدق  
 انه من هذا المقصد فترحم الله على من لا يفهم فان كل ما يتناول ولا يجوز ذلك  
 بالاجماع قالوا المصنف من كل حال فيجب العموم فكل من لا يتفصيل ولذلك فرق  
 بين الرجل مندي ودين الكل رجل مندي ودينه بالحق  
 مثل قوله تعالى لا تفرقوا بين اهل البيت منكم ولا بين اهل البيت منكم ولا بين اهل البيت منكم ولا بين اهل البيت منكم  
 اموالهم بل يكتفي احدى هذه احدى من جملة اموالهم بالكلية خلوها بالكلية  
 ان هذا المقصد من اموالهم صدقة واحدة صدق انه من هذا المقصد من اموالهم صدقة واحدة  
 صدق ذلك فقد استلزم ان اموالهم اجماع على ان كل بيت وكل درهم مال  
 ولا يجب احدى هذه من اموالهم فلا يجب من كل مال بل لا يجب من كل مال  
 نوع ولا مقتضى له ان اموالهم من احوالهم وقد كانت من الاول مع صدق  
 احدى اموالهم صدقة على اهل البيت من اموالهم صدقة واحدة من كل مال صدقة  
 ومنه للثاني ان اموالهم في العموم وعنده اجماع في بعض منها ولا نه في بعضها  
 فتبين ما عدا ذلك قالوا اموالهم للعموم لا نه جميع مصاف كما مر فيكون المصنف  
 صدق من كل واحد من اموالهم صدقة لا معنى للعموم ذلك وهو المصنف الذي  
 منع ان معنى العموم ذلك فان الكل وصح استغراق كل واحد من احوالهم  
 وهو اهل البيت والعموم ولذلك فرق بين الرجل مندي ودينه وبين كل  
 رجل مندي ودينه حتى يرم في الاول ودينه واحد وفي الثاني ودينه بعدد  
 الرجال مسئلة العام بمعنى الوجود والذم مثل ان لا يرزق الله في الدنيا والدين  
 كقولهم لا يخرج من الدنيا في يومهم في يومهم كقوله قالوا سبق المقصد

المسئلة في المشت والمزج فلا يلزم عدم قتل العقيم اطلاقا واليه لا مشافاه  
 بينهما العام قد تضمن معنى المذبح والدم مثله ان لا يراد في نعم  
 فان المعنى ان في جميع غسل هذا العام بل هو العموم فيثبت الحكم في جميع  
 مسدودا بل لا يكتفى به الى العموم وان فعل ذلك ففي خلافه حتى احوال بعض  
 في قوة التعلق والذين يكرهون ذلك بسبب الغرض ولا يتفقون  
 في سبيل المصلحة في وجوب الزكوة في الخلق لان الغرض بذلك ان  
 للدم بمنزلة الدم في الغرض في غسل الجنابة فانما هو عام  
 وصحاحا لا مشافاه بين المذبح والدم وبين السقم فوجب العموم على ما  
 التلم عن المعارض قالوا سمي الكلام لقصد المذبح والدم وقد ورد  
 فيها العموم والموسخ وان يكره العموم وان لم يرد العموم مبالغة واخرها  
 للواب ان العموم المذبح في المذبح والدم في غسل السوف لا على اداة غسل  
 عدم ايراد بطلان ذلك لكن لا مشافاه بين السوف والمبالغة وبين  
 العقيم في بدل بثبوت استدلاله في الاخر مسئلة الخصم  
 الخصم في نعم العام على بعض مسماة ابو الحسين اخراج بعض  
 ما تناوله الخطاب عنه واذا ما تناوله بعد عدم الخصم كقولهم  
 خصص العام وقيل تفعل ان العموم للخصم وادور قد ورد  
 واجيب بان المراد في الحد الخصم المعنوي فزعمنا في العام  
 وما نحن نشر في الخصم وفي الخصم وما يتعلق بهما والخصم في الاستدلال  
 نعم العام على بعض مسماة ويتناول ما لا يدرك جميع السمات  
 اوله ثم اخرج بعض في الاستدلال وما لم يرد الا بعض مسماة  
 ابتداء كما في غيره وقيل ابو الحسين هو اخراج بعض ما تناوله الخطاب